مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: الصادرات الصناعية واثرها في تغيير هيكل الناتج
اسم الكاتب: أ.م.د. أنمار أمين حاجي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3045
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 15:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تنمية الرافدين ٧٩(٢٧) ٢٠٠٥
ص ص [٢٧-٣٨]

الصادرات الصناعية واثرها في تغيير هيكل الناتج المحلي الاجمالي للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٢ الاردن حالة دراسية

الدكتور أنمار أمين حاجي
استاذ مساعد/قسم الاقتصاد
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل

المستخلص

شهدت المرحلة الما ضية تحولات كبيرة نحو سياسة تشجيع الصادرات الصناعية في اغلب الدول النامية ومنها الاردن مع بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، ولعل السبب في ذلك يعود الى النتائج الايجابية العديدة التي رافقت تطبيق هذه السياسة بالنسبة للدول التي اعتمدتها منذ وقت مبكر، كما انها تعد مرحلة اساسية للدخول السليم الى العولمة الاقتصادية، حيث ان الامر يتطلب تحرير التجارة الخارجية في ظل رسم دور جديد للدولة في النشاط الاقتصادي، وتبرز اهمية البحث من التحول ومن ثم تعميق سياسة تشجيع الصادرات الصناعية وهي نتيجة متطلبات فعلية لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، ويشير هدف البحث الى ضرورة تحديد العوامل المؤثرة في تشجيع الصادرات الصناعية ومن ثم تقدير وتحليل أثر الصادرات الصناعية في قدرتها على تحقيق تغييرات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي في الاردن، في حين توضح مشكلة البحث أن تحديد العوامل المؤثرة في الصادرات الصناعية. ومن ثم محاولة التأثير عليها من خلال السياسات الاقتصادية تعد مسالة مهمة باتجاه رفع معدلات الصادرات الصناعية. وقد اشارت فرضية البحث الى أن هناك علاقة طردية بين ارتفاع معدلات الصادرات الصناعية وتحقيق التغييرات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي.

مقدمة

يعد تحديد السياسة الصناعية مرحلة اساسية لتحقيق التنمية الصناعية ومن ثم التنمية الاقتصادية السريعة، الاان المسالة الجوهرية هي ليست باية سرعة يمكن تنمية اقتصاد ما وانما كيف يمكن اعادة هيكلة الاقتصاد لدعم التنمية المستدامة من خلال تحقيق التصنيع الكفء والمتمثل بربط الصناعة بالتجارة الدولية، من هنا فان اغلب الدول الساعية لتحقيق الاداء الاقتصادي الكفوء بدأت بالتحول نحو سياسة تشجيع الصادرات الصناعية وبالاخص تلك التي انتهجت الخصخصة، وعلى الرغم من ان المسارات التي قادت الى هذا التحول لم تكن سهلة الا ان هناك توجهاً شبه عالمي قاد الى ذلك كنتيجة للحاجة الفعلية لهذا التحول، فضلا عن توجهات صندوق النقد والبنك الدوليين في مجال الاصلاحات الاقتصادية للعديد من الدول النامية ومنها الاردن، ذلك للدور المتميز لنمو الصادرات الصناعية في تحقيق التغيرات بهيكل الناتج المحلي الاجمالي .

تاريخ التسلم ٢٠٠٥/٣/٢٧ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٥/٥/١١

وتبرز اهمية البحث من كون سياسة تشجيع الصادرات الصناعية كانت نتيجة لمتطلبات فعلية لاقتصادات الدول النامية لسببين اساسيين الاول، هو لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وافرازاتها المتمثلة بعولمة الاقتصاد وانبثاق منظمة التجارة العالمية، والثاني إن سياسة احلال الاستيرادات الصناعية عجزت عن تحقيق تغيرات هيكلية في اقتصادات العديدمن الدول النامية والابعد من ذلك انها افضت الى ازمات، لذلك كان لابد من مغادرتها الى سياسة اخرى اكثر كفاءة ومن هذه الدول الاردن.

ويهدف البحث الى التعرف على العوامل المؤثرة في تشجيع الصادرات الصناعية ومن ثم تقدير وتحليل اثر الصادرات الصناعية في قدرتها على تحقيق تغيرات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي للاردن .

وتشير مشكلة البحث الى ان تحديد العوامل المؤثرة في الصادرات الصناعية ومن ثم محاولة التأثير عليها من خلال السياسات الاقتصادية تعد مسألة مهمة بأتجاه رفع معدلات الصادرات الصناعية ومن ثم تغيير هيكل الناتج المحلي الاجمالي.

وقد افصحت فرضية البحث عن أن التوسع في الصادرات الصناعية يمثل عامل تحفيز مهم في تحقيق تغييرات هيكلية بالناتج المحلي الاجمالي، أي هناك علاقة ايجابية بين الصادرات الصناعية والتغيرات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي.

وسعيا لاختبار فرضية البحث فقد تم اجراء دراسة تطبيقية باستخدام التحليلين الوصفي والكمي وذلك على وفق المهج التجريبي بالتطبيق على حال الاردن

وقد شمل البحث جانبين اساسيين الاول الاطار النظري والثاني الجانب التطبيقي، فضلا عن المقدمة والاستنتاجات.

أولاً- الاطار النظري

١-١تشجيع الصادرات الصناعية

يتمثل جوهر سياسة تشجيع الصادرات الصناعية بالتركيز على انشاء صناعات منتجة للسلع المعدة لاغراض التصدير ذلك باستخدام تقانة، قد تكون كثيفة عمل او كثيفة رأسمال استنادا الى المعطيات الاقتصادية للدولة (Helen,1983,9)، وقد اهتمت النخب من الاقتصاديين بالتنظير لهذا المفهوم منذ وقت مبكر ومنهم G.Meier الذي اوضح ان تشجيع الصادرات الصناعية يتمثل بتشجيع للصادرات الحديثة او غير التقليدية، مما يعني تصنيع المواد الاولية قبل تصديرها ومن ثم تحقيق احلال للسلع المصنعة وشبه المصنعة محل الصادرات التقليدية من السلع الاولية (G.Meier,1976,671). ومن ابرز سمات هذه السياسة كما تشير إلى ذلك الشواهد التجريبية هو تحقيق النمو السريع للصادرات المصنعة ولمنتجات جديدة في اغلب الاحيان، وهذا بدوره انعكس في ارتفاع معدلات نمو الناتج الصناعي، و من ثم معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، وفضلا عن ذلك فان هذه المعدلات المرتفعة والمستمرة اوضحت ان هذه السياسة قد احدثت اثارا حركية داخل اقتصاداتها، ولم تؤد الى مكاسب ساكنة نتيجة لتحسين تخصيص الموارد، اذ تضمنت دوافع واهداف عديدة لها تاثير كبير على النمو الصناعي، يضاف لما تقدم فان الصناعات المعدة

منتجاتها للتصدير لاتتقيد بحجم السوق المحلية (B.Blassa,1978,181) لانها تعتمد اساسا على الطلب العالمي، من هنا فهي الافضل في الحصول على مزية وفورات الحجم، ممايعطي فرصة اوسع لبناء صناعات تتناسب والحجم الاقتصادي الذي لاتتيحة السوق المحلية لوحدها (B.Blassa,1983,216).

من جانب آخر فان اسعار الصرف المعتمدة في السياسة المذكورة غالبا ماتتصف بانها اسعار صرف واقعية، مما يوفر حوافز للبيع في السوق العالمية، كما تتطلب توفر الكفاءة العالية من حيث الجودة النوعية للمنتجات المخصصة للتصدير فضلا عن انخفاض تكاليف انتاجها باعتبار ان هذه المنتجات تواجه منافسة عالية ومستمرة في السوق العالمية، الامر الذي سينعكس على الارتقاء بمعدلات الانتاجية، ومن ثم بالاقيام المضافة الصناعية، ممايحفز الاستثمار الصناعي لاحقا والذي يسهم في تحقيق تشغيل للموارد الاقتصادية عامة ومنها البشرية خاصة، فضلا عن المرونة الكافية للاقتصاد الوطني مما يدعم الاساس الصناعي للدولة من خلال اعادة تخصيص جزء من مواردها الى الفروع الانتاجية المحققة لاعلى توقعات تصديرية(B.Blassa,1983,217).كما اثبتت تجارب العديد من الدول النامية ان معدلات النمو في الصناعات التصديرية تكون عالية، وبذلك تسهم في تعجيل التنمية الصناعية ومن ثم التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق التغيرات الهيكلية الاعتيادية، لاعتبارات منها أن صناعات التصدير تنمو بشكل سريع الامر الذي يؤدي الى تحقيق نمو في القطاعات الاقتصادية الاخرى، فضلا عن توليدها لقوة شرائية تؤدي الى رفع الطلب على السلع والخدمات المنتجة، واخيرا فان عوائد الصادرات تكون بالعملة الصعبة التي تكون الدول غير النفطية بامس الحاجة اليها لمعالجة العديد من مشاكلها الاقتصادية ومنها الاردن.

ولعل من ابرز العوامل المؤثرة في سياسة تشجيع الصادرات الصناعية على وفق منطق النظرية الاقتصادية هي:

- **الناتج الصناعي ومعدلات نموه:** إذ إن التنمية الصناعية تستلزم الارتقاء بالقوى الانتاجية من خلال تطوير الهيكل الصناعي الذي يستند عليه النشاط التصديري ذي العلاقة بسياسة تشجيع الصادرات الصناعية، فكلما كان الهيكل الانتاجي الصناعي مرنا ومتنوعا انعكس ذلك بشكل ارتقاء في حجم الناتج الصناعي و من ثم معدل نموه الذي يؤدي بدوره الى امكانية رفع معدلات نمو الصادرات الصناعية (Tyler, 1972,ً3).مما يعني وجود علاقة ايجابية بين الناتج الصناعي ومعدل نمو الصادرات الصناعية .
- **معدل التبادل التجاري:** يشير معدل التبادل التجاري الى مقدار الربح المتحقق من التجارة الدولية أي عدد الوحدات من الاستيرادات التي يمكن الحصول عليها بوحدة واحدة من الصادرات، فاذا كان الرقم القياسي لاسعار الصادرات هو اكبر من الرقم القياسي لاسعار الاستيرادات فهذا يعني ان معدل التبادل التجاري هو في صالح الدولة المصدرة والعكس بالعكس، أي ان هناك تدهور في معدل التبادل التجاري مما يؤدي الى تدهور التجارة بالنسبة لتلك الدولة، أي انها اصبحت تحصل على كمية اقل من الاستيرادات بذات كمية الصادرات وهذه الحال تتحقق

عندما يكون التبادل التجاري اقل من ١٠٠%، أي ان الرقم القياسي للصادرات هو اقل من الرقم القياسي للاستيرادات.

١-٢ الهيكل والتغيرات الهيكلية

يشير مفهوم الهيكل الى نمط من العلاقات الداخلية التي تتصف بالتكامل والانتظام، بحيث أن أي تغيير في النسب والعلاقات يؤدي الى تغيير هذا النظام، على نحو ينطوي مع المجموع الكلي للعلاقات على دلالة يصبح معها هذا النظام دالا على مغزى (اديث كير زويل، ١٩٨٥، ٢٨٩).

اما الهيكل الاقتصادي فيتمثل بمجموعة المعطيات الخاصة بالاقتصاد أي عبارة عن مجموعة العناصر والخصائص التي تحيط بالكيان الاقتصادي والتي تشكل مضمونه من جانب واطاره العام من جانب آخر، وبهذا الصدد يشير M.syrquin الى ان الهيكل الاقتصادي هو اطار عام متسق نسبيا لاجزاء متداخلة كل منها له دور مميز وهي في مجموعها تعمل على تحقيق اهداف مشتركة (Syrquin,1989,206). في حين يوضح Tempergen (فتح الله ولعلو،١٩٨١، ١٧٤) ان مفهوم الهيكل يتضمن كل الخصائص التي يمكن ملاحظتها عند مشاهدة كيان اقتصادي معين، وان العناصر المكونة لهذا الكيان تتغير على المدى البعيد بحيث يؤدي ذلك الى تغييرات في الهيكل الاقتصادي، وعلى ضوء ذلك يمكن توضيح تاثير التغير في متغيرات معينة في الاقتصاد، كالتغير في حجم الصادرات الصناعية على الهيكل الاقتصادي ككل .اما الاقتصادي F.pero فقد اشار الى انه مجموعة النسب القائمة بين المتغيرات الاقتصادية التي تميز اقتصاد عن الاقتصادات الاخرى .

وقد قدم العديد من الاقتصاديين البارزين تعريفات للهيكل الاقتصادي من وجهات متعددة منهم Marshall, Peterson, Chenery وعلى الرغم من تعدد وتنوع التعريفات الخاصة بالهيكل الاقتصادي الا انها تتفق على ان الهيكل الاقتصادي لاي دولة انما يشار له بالعلاقات التناسبية بين مكونات الاقتصاد المعني وطبيعة العلاقات التبادلية بينها. وتأسيسا على ذلك فان التغير الهيكلي يتمثل بالتغير في النسب والعلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية كاستجابة لتاثيرات قوى داخل النموذج الهيكلي او خارجه، أي ان التغير الهيكلي يتمثل بتعديل الاهمية النسبية للقطاعات في الهيكل الاقتصادي والذي يتضمن تغيرا كميا ووصفيا في النسب والعلاقات المكونة للهيكل الاقتصادي، ويشيرH.B.Chenery الى ان الهيكل الاقتصادي لاية دولة انما يتشكل من مجموعة من الهياكل الفرعية منها هيكل الانتاج والذي يشمل (H.B.Chenery 91 and M.Syrquin, 1980,).

- هيكل ناتج القطاع الزراعي والذي يقاس بنسبة قيمة الناتج الزراعي الى قيمة الناتج المحلي الاجمالي.
- هيكل ناتج قطاع المقالع والتعدين والذي يقاس بنسبة قيمة ناتج المقالع والتعدين الى قيمة الناتج القومي الاجمالي.
- هيكل ناتج القطاع الصناعي والذي يقاس بنسبة قيمة الناتج الصناعي الى قيمة الناتج القومي الاجمالي.

- هيكل ناتج القطاع الخدمي والذي يقاس بنسبة قيمة الناتج الخدمي الى قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

وقد اوضح الاقتصاديون ومنذ وقت مبكر أن مشكلة تطوير الدول النامية وتحديثها ومنها العربية وتحديداً الاردن لاتنحصر في تحقيق التخصص الامثل للموارد بل في تحقيق التغيرات في الهياكل الاقتصادية وبالاخص في هيكل الانتاج الذي يعتمد اساسا على تطوير القطاع الصناعي (Donges and Ridel, 58, 1987) والذي يعتمد بدوره على نمو الصادرات الصناعية (بريبش ،١٩٦٦، ٣٢) .وتشير Sarath الى أن هدف السياسة الصناعية انما يتمثل في البحث عن طرائق لتحقيق التصنيع الكفء، ويرتبط هذا السعي ارتباطا مباشراً في اتساع حجم الصادرات الصناعية التي تتيح لهذه الدول التخصص فيما بين مختلف مراحل الانتاج، كما أن ارتفاع الطلب على الصادرات الصناعية يحفز التنمية التقنية داخل الدولة (حاجي،١٩٩٨، ٩٥). ويشير H.B.Chnerey الى ان التغيرات الهيكلية الناتجة بالدرجة الاساس عن نمو القطاع الصناعي انما هو نتيجة للتوسع المستمر في الصادرات المصنعة، أي ان التوسع في الصادرات المصنعة ادى الى تعجيل النمو الصناعي الذي ادى بدوره الى تغيير في النسب والعلاقات المكونة للهيكل الصناعي اولا، ومن ثم الهيكل الاقتصادي وبالاخص في مجال الانتاج داخل الاقتصاد.

خلاصة القول ومن نافلته في هذا الصدد ان التنمية الصناعية ومن ثم التنمية الاقتصادية هي عملية تراكمية ومتناسقة، ففي الوقت الذي ينشأ فيه قطاع تصديري حديث لاية دولة نامية يعمل هذا القطاع على تحقيق مستوى كبير من التراكم، فالنمو الذي يحصل من خلال القطاع التصديري يحدث نتيجة انتشار تأثيره في بقية الاقتصاد النامي مع اضفاء موضوعي للحداثة والتسريع على تلك القطاعات، من هنا لايمكن النظر الى الصناعات التصديرية بوصفها اسهاماً بصورة غير مباشرة في العائد الاجتماعي الصافي والدخل القومي من خلال تأثير الروابط بين الصناعات التصديرية وبقية اجزاء الاقتصاد القومي ومن علاقات اقتصادية غير مباشرة، ان تأثيرات روابط الصادرات الصناعية مع اجزاء الاقتصاد الاخرى تحصل عندما تسهم الصناعات التصديرية في زيادة ربحية الصناعات خارج القطاع التصديري بوصفها نتيجة للتشابك القطاعي في علاقات العرض والطلب، كما أن فوائد تلك الروابط تنتج بشكل عام من وفورات الحجم والزيادة في الانتاجية من خلال استخدام عناصر لم تكن تستغل بشكل كفء، او من خلال وفورات خارجية ايجابية للقطاعات الاخرى، ويمكن ايضاح تأثير سياسة تشجيع الصادرات الصناعية في تحقيق تغييرات في الهيكل الصناعي ومن ثم في الهيكل الاقتصادي ككل وعلى النحو الاتي:

- تتضمن التأثيرات التي ترافق عمليات الصناعات التصديرية وهي الروابط الامامية والخلفية، فضلا عن الروابط التقانية، فالروابط الخلفية تعني استخدام صناعات التصدير للسلع الوسيطة والانتاجية المنتجة محليا، اما الروابط الامامية فهي تنشأ عند استخدام منتجات الصناعات التصديرية كمدخلات للصناعات في الدول الاخرى في حين تشير الروابط التقانية الى تأثيرات خارجية مختلفة من صناعات التصدير الى الصناعات الاخرى، وتشتمل على انتشار التقانات الحديثة

وانتشار التنظيم وبناء الهياكل الارتكازية، فمن خلال الروابط المذكورة تسهم الصناعات التصديرية بشكل مباشر في تحقيق التغييرات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي.

- اما النوع الثاني من الروابط فتنشأ من خلال انفاق عناصر الدخل والضرائب التي تدفع عن الصناعات التصديرية، وكذلك روابط الطلب التي تتحقق عندما يتم توجيه الدخل المتأتي من الاستخدام في الصناعات التصديرية، نحو شراء السلع المحلية الاخرى، وتعتمد تاثيرات هذه الروابط على نسبة ما يدخر من الدخل المتأتي من التصدير، فضلا عن ما ينفق على السلع المحلية. مما تقدم يتضح أن انشاء قطاع تصديري حديث وحيوي خارج قطاع تصدير السلع الاولية يكون قادراً على تحقيق تنمية صناعية، ومن ثم تحقيق تنمية اقتصادية سريعة ومتواصلة من خلال تحقيقه للتغيرات الهيكلية في الاقتصادات النامية ومنها الاردن.

ثانياً- الجانب التطبيقي

سعيا الى اختبار فرضية البحث فقد تم اجراء دراسة تطبيقية على الاقتصاد الاردني كحالة دراسية لبلد اعتمد سياسة تشجيع الصادرات الصناعية. وشمل هذا الجزء تحليل العلاقة بين الصادرات الصناعية معبراً عنها بنسبة قيمة الصادرات الصناعية الى قيمة الناتج المحلي الاجمالي مع التغيرات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي، ولاشك في ان العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية قائمة على اسس سببية، اذ تمارس تأثير بعضها في البعض الاخر، مما يجعل بعضها تحت ظروف معينة سببا في حدوث ظاهرة اخرى تسمى نتيجة، ومن هنا فان فهم هذه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية له اهمية كبيرة في التوصل الى الاستخدام السليم للادوات الاحصائية والرياضية، ولغرض تحليل اثر الصادرات الصناعية في التغيرات في هيكل الانتاج فقد تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين: Tow Stage Least Squares (2SLS) فقد مثلت المرحلة الاولى تقدير العوامل المؤثرة في الصادرات الصناعية والمتمثلة (بمعدل نمو الناتج الصناعي، التقدم التقني، معدل التبادل التجاري) وحيث هناك اعتماد متبادل بين المتغير التابع والمتغيرا ت المستقلة فانه لايمكن توصيف العلاقة باستخدام معادلة واحدة، بل ينبغي ذلك باستخدام نظام المعادلات الانية (Wonncat and Wanncat, 1981, 319)، وفي كل علاقة هناك متغيرات توضيحية هي متغيرات داخلية في نظام المعادلات الانية، وهذا يعني انها تظهر بوصفها متغيراً تابعاً في بقية معادلات النظام، ولعل سبب اعتماد طريقة (2SLS) وهو ان معدل نمو الناتج الصناعي، سعر الصرف ومعدل التبادل التجاري قد اثر بصورة مباشرة في نسبة قيمة الصادرات الصناعية الى قيمة اجمالي الصادرات وبصورة غير مباشرة في تحقيق تغيرات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي.

وتتضمن المرحلة الاولى توصيفا ومن ثم تقديراً واختباراً للعوامل المؤثرة في الصادرات الصناعية في دول العينة، في حين شملت المرحلة الثانية توصيفا ومن ثم

تقديراً واختباراً لاثر النمو في الصادرات الصناعية على التغيرات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي.

١-٢ المرحلة الاولى

وتشمل تحديد المتغيرات المؤثرة في تشجيع الصادرات الصناعية وبالشكل الاتي:

$$Y=B0+B1X1+B2X2+B3X3+Ui$$

Y تمثل تشجيع الصادرات الصناعية معبرا عنها بنسبة قيمة الصادرات الصناعية الى قيمة اجمالي الصادرات.

X1 تمثل معدل نمو الناتج الصناعي

X2 تمثل معدل التبادل التجاري

X3 تمثل التطور التقني

B0 تمثل الحد المطلق

BS تمثل المعاملات للعلاقات الاقتصادية

Ui المتغير العشوائي

اما المرحلة الثانية فشملت توصيف العلاقة بين سياسة تشجيع الصادرات الصناعية بوصفها متغيرا مستقلا والنمو الصناعي بوصفه متغيراً معتمداً، اذ ان:

$$Yi=B0+B1X1+Ui$$

Yi تمثل درجة التغير في هيكل الناتج المحلي الاجمالي .

B0 تمثل الحد المطلق.

B1 تمثل معامل تشجيع الصادرات الصناعية .

X1 تمثل سياسة تشجيع الصادرات الصناعية

Ui تمثل المتغير العشوائي

١-٢ الاهمية النسبية لقيمة الصادرات الصناعية من قيمة الصادرات الاجمالية

شكلت قيمة الصادرات الصناعية نسب مساهمة متفاوتة من قيمة الناتج المحلي الاجمالي وكما يوضحه الجدول الاتي:

الجدول ١
مساهمة قيمة الصادرات الصناعية من قيمة الصادرات الاجمالية لدول العينة

السنوات	الصادرات الصناعية
1980	0.45
1985	0.58
1990	0.59
1995	0.74
2000	0.82
2002	.0.84

المصدر:

من الجدول ١ يتضح ان هناك اتجاهاً تصاعدياً في معدلات نمو الصادرات الصناعية ولعل السبب في ذلك هو التحول اولا ثم تعميق سياسة تشجيع الصادرات الصناعية من خلال اتخاذ الاجراءات الكفيلة لنجاح هذه السياسة كمرحلة اولى، ومن ثم تكييف الاقتصاد وبالتالي التفاعل الايجابي معه، وكانت معدلات النمو الصناعي مرتفعة في الاردن، ولعل السبب المباشر وراء تلك الزيادات بمعدلات النمو هو ان الاردن ومنذ وقت مبكر انتهج سياسة التصنيع للتصدير او ماتسمى بسياسة التوجه للخارج، خلاصة القول ان التصاعد الواضح في معدلات نمو الصادرات الصناعية جاءت بعد عام 1990 ولا شك في ان هو عام الدخول للعولمة الاقتصادية وما افرزتة من معطيات كانت من النتائج الايجابية لها هو النمو المتزايد للصادرات الصناعية في الاردن.

الجدول ٢

الاهمية النسبية لهيكل الناتج المحلي الاجمالي في الاردن

السنة	1	2	3	4
1980	0. 17	0.041	0.228	0.660
1985	0.043	0.033	0.204	0.720
1990	0.096	0.061	0.195	0.675
1995	0.044	0.041	0.251	0.664
2000	0.027	0.042	0.239	0.692

المصدر:

اذ ان :

1: تمثل نسبة مساهمة قيمة الناتج الزراعي من قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

2: تمثل نسبة مساهمة قيمة ناتج المقالع التعدين من قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

3: تمثل نسبة مساهمة قيمة ناتج الصناعي من قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

4: تمثل نسبة مساهمة قيمة الناتج الخدمي من قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

من الجدول ٢ يمكن القول ان الاهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بدأت تنتقل من القطاع الزراعي اولا الى القطاع الصناعي، ومن ثم الى القطاع الخدمي، فعند مقارنة نسب المساهمة بين عامي 2000-1980 يتضح ان مساهمة الزراعة كانت 0.17 عام 1980 انخفضت الى 0.027 عام 2000، اما القطاع الصناعي فقد ارتفع من 0.228 عام 1980 الى 0.239 كنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، واخيرا فان مساهمة القطاع الخدمي ارتفع من 0.660 عام 1980 الى 0.692 كنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، اما بالنسبة للقطاع الخدمي فلم تكن بالاساس تمثل سوى نسبة مساهمة بسيطة .

وأخيراً يمكن القول ان هناك تغيرات هيكلية اعتيادية قد تحققت في الاقتصاد الاردني.

ولتقدير اثر سياسة تشجيع الصادرات الصناعية في التغيرات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي تم اعتماد التقدير بمرحلتين،

٢-٢ المرحلة الاولى

تم فيها تقدير أثر المتغيرات المحددة لسياسة تشجيع الصادرات الصناعية والمتمثلة بنمو الناتج الصناعي، سعر الصرف ومعدل التبادل التجاري، وتم اعتماد نموذج الانحدار المتعدد على وفق الصيغة اللوغارتمية وبالشكل الاتي:

Y=3.48+1.88X1-0.0001X2 +0.021x3

t 4. 68 1.98 11.84

R2=0.84 F=53

D.W= 1.71 n= 23

	C2	C4
C4	0.057	
C5	0.213	-0.014

اذ إن :

Y تمثل نسبة قيمة الصادرات الصناعية الى قيمة الصادرات الاجمالية والتي تعبر عن سياسة تشجيع الصادرات الصناعية.

X1 تمثل معدل نمو الناتج الصناعي.

X2 تمثل معدل التبادل التجاري.

X3 تمثل التقدم التقني.

يتضح من المعادلة المذكورة آنفاً ان هناك علاقة طردية بمعامل تأثير مقداره 1.88 بين معدل نمو الناتج الصناعي والصادرات الصناعية، مما يعني ان زيادة الناتج الصناعي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الصادرات الصناعية بمقدار 1.88.

في حين اعطى معدل التبادل التجاري علاقة عكسية بمعامل تأثير مقداره - 0.0001 كما اعطى متغير الزمن علاقة طردية مع الصادرات الصناعية بمعامل تأثير مقداره 0.021.

وقد اجتاز النموذج المقدر لجميع الاختبارات الاقتصادية والاحصائية والقياسية.

٢-٣ المرحلة الثانية

التي تضمنت تقدير العلاقة بين سياسة تشجيع الصادرات الصناعية والنمو الصناعي وكانت نتائج التقدير على النحو الاتي:

Y= -1.79 + 0.62x1

t -7.36 9.57

R2=.81 F=91.65 D.W=1.10

اذ إن :

Y تمثل التغير في هيكل الناتج المحلي الاجمالي DSC.

X1 تمثل سياسة تشجيع الصادرات الصناعية.

يتضح من النموذج المقدر هناك علاقة طردية بين سياسة تشجيع الصادرات الصناعية والتغير الحاصل في هيكل الناتج المحلي الاجمالي في الاردن وبمعامل تأثير مقدارة 0.62، مما يعني أن زيادة الصادرات بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى تحقيق تغييرات هيكلية في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 0.62.

وقد اجتاز النموذج المقدر لجميع الاختبارات الاقتصادية والاحصائية والقياسية. ان النقطة المهمة هنا هي ان العلاقة بين سياسة تشجيع الصادرات الصناعية والتغير في هيكل النا تج المحلي الاجمالي هي علاقة طردية، أي ان التوسع في الصادرات الصناعية له آثار حركية داخل الاقتصاد تفضي في المحصلة النهائية الى تحقيق تغييرات هيكلية اعتيادية في هيكل الانتاج، كما اوضح النموذج قدرة تفسيرية 81% أي ان 81% من التغييرات الحاصلة في هيكل الانتاج في الاقتصاد الاردني تعزى الى التغييرات الحاصلة في الصادرات الصناعية.

النتائج والمقترحات

النتائج

- ان سياسة تشجيع الصادرات الصناعية تؤدي الى احداث آثارحركية داخل الاقتصاد، كما أنها تؤدي الى مكاسب ناتجة عن تحسين تخصيص الموارد يكون بالمحصلة النهائية له تأثير كبير على النمو الصناعي. كما أن الفكرة الاساسية لهذا البحث هي ليست بأية سرعة يمكن تنمية الاقتصاد الاردني باعتماد سياسة تشجيع الصادرات الصناعية، وانما كيف يمكن هيكلة الاقتصاد من اجل تحقيق تنمية مستمرة ومتواصلة بمعدلات مرتفعة.
- إن نمو القطاع التصديري يؤدي الى تحقيق مستوى كبير من التراكم، فضلا عن قدرته على اضفاء موضوعي للحداثة داخل الاقتصاد.
- النموذج المقدر ١ اوضح وجود علاقة طردية بين النمو الصناعي ومعدل نمو الصادرات الصناعية وهي نتيجة منطقية، كما افرز التقدم التقني علاقة موجبة مع النمو في الصادرات الصناعية اي أن التقدم التقني واستخدام تقنات حديثة في القطاع الصناعي تقود في المحصلة النهائية الى رفع معدلات نمو الصادرات الصناعية، في حين اوضح النموذج المقدر أن معدلات التبادل التجاري لاتعمل في صالح الاقتصاد الاردني .
- اما النموذج المقدر ٢ اوضح ان سياسة تشجيع الصادرات لها علاقة طردية مع معامل التغير الهيكلي، وبمعامل تأثير مقداره 0.62 وبقدرة تفسيرية مقدارها 81% أي ان 81% من التغيير ات الحاصلة في هيكل الانتاج للاقتصاد الاردني يعود الى اعتماد سياسة تشجيع الصادرات الصناعية وهذا يتفق مع فرضية البحث.

المقترحات

- التوسع في اقامة صناعات معدة للتصدير ذلك للاستفادة من مزايا وفورات الحجم .

- ان الاقتصاد الاردني مقبل على مرحلة جديدة خاصة بعد حرب الخليج الثالثة، اذ كان العراق يمثل سوقاً واسعة للمنتجات الصناعية الاردنية وبعد رفع الحصار عن العراق والتغيرات لاحقة اصبح من الضروري البحث عن اسواق جديدة وواسعة للمنتجات الصناعية الاردنية.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. انمار امين حاجي، اثر التغير في هيكل الناتج الصناعي التحويلي على هيكل الانتاج للاقتصاد التركي للفترة١٩٧٠-١٩٩٣، التنمية الرافدين، العدد٥٤، مجلد٣٠، ١٩٩٨ .
٢. اديث كيرزويل، عصر البنيوية من ليفي شتراوس الى توكو، ترجمة جابر عصفور، دار افاق عربية للصحافة والنشر، بغداد، ١٩٨٩ .
٣. فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨١.

ثانياً- المراجع باللغة الاجنبية

1. B.Balassa, Export and Economic Growth, Journal of Development Economic, vol 15, 1978.
2. B.Balassa, Out Ward Versus Inward Orientation Once Again, the World Economy,vol 6, no 2, 183.
3. H.Hughes, Capital Utilization in Manufacturing Finance and Development, vol 20, no 1, March, 1983.
4. H.B.Chenery and M.Syrquin, Patterns of Development 1950-1970, 3ed Printing, Oxford University,Usa, 1980.
5. G.Meier, Leading Issues in Economic Qrowth, Journal of Development Economic, vol 15, 1978.
6. M.Syrquin, Patterns of Structural Change Hand Book of Development Economics, Harvard university, New york, 1989.
7. J.Donges and J.Ridel, the Expansion of Manufactured Export in Developing Countras, An Empirical Assessment of Supply and Demand Issues, Weltwirtsch, vol 113, no 1, March, 1987
8. W.Tyler, Fiscal Incentives for Manufactured Fxport Promotion the Brazilin Case, Working Papers in Economics Department, University of Florida, 1972

INDUSTRIAL EXPORTS AND IT'S EFFECT IN ALTERING THE GROSS DOMESTIC PRODUCT STRUCTURE IN JORDAN FOR THE PERIOD 1980-2002

ABSTRACT

The last stage has witnessed dramatic changes toward the industrial exports in most of the developing countries include Jordan at the beginning of the eighteens in the last century, the reason for such a change is due to the various positive results that escorted the application of this policy in the states of which it has relied on earlier. It can also be considered a fundamental phase of which the intact entrance into the economical globalization requires. The paper's significance emerges from the transformation and then deepening the industrial exports policy of which it is a result of actual requirements for coping with the universal economical developments. The paper's aim refers to the necessity of specifying the effecting factor in the industrial exports, then estimating and analyzing the industrial exports effect in it's capability on achieving alterations in the gross domestic

product structure in Jordan furthermore specifying the factors that affect the industrial exports and the attempt to affect them through the economical policies is considered a significant question toward raising the industrial exports averages.